مترجم

الخطة الأمريكية
للفوضى في إيران

W.A.R.C
West Asia Research Center

مترجم

الثورة الإيرانية القادمة

لماذا يجب أن تسعى واشنطن لتغيير النظام في طهران

الكاتب: إريك إيدلمان[1] وراي تكية[2]

المصدر: مجلة "فورين أفيرز"

W.A.R.C
West Asia Research Center

2022-11-19

[1] إريك إيدلمان مستشار في مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية، ويشغل منصب مستشار أول في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. شغل سابقًا منصب وكيل وزارة الدفاع الأمريكية من 2005 إلى 2009.

[2] ري تكية باحث متخصص في دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية.

مقدمة مركز غرب آسيا

نشرت مجلة "فورين أفيرز" على موقعها ورقة بحثية من 15 صفحة بعنوان "الثورة الإيرانية القادمة: لماذا يجب ان تسعى واشنطن لتغيير النظام"؛ والورقة عمل مشترك بين إريك إيدلمان (Edelman) و راي تكيْ (Takeyh)، وقد صدرت بتاريخ أيار/حزيران 2020، أي بعد احتجاجات الشارع الإيراني ما بين أواخر أيام كانون الأول العام 2019 ومطلع كانون الثاني من العام 2020.

تعد الدراسة بمثابة برنامج عمل الحراك الحالي في إيران الذي بدأ بذريعة حادثة وفاة الشابة مهسا أميني في تشرين الأول من العام الجاري. وهو حراك تمظهر في بادئ الأمر وكأنه ذو هوية اجتماعية ثقافية، أقلّه كان هذا هو المراد من إظهاره؛ بحيث استخدِم موضوع فرض الحجاب في إيران كعنوان رئيسي في أولى أيام التظاهرات لإحداث أكبر قدر من التأثير والتحريض. بيد أنه ومع تسلسل الأحداث التخريبية والعمليات الإرهابية اتّضح أنّه ليس أكثر من قناع يخفي أجندات خارجية وجهود استخباراتية عملت باتجاهات متنوعة في تجهيز بعض الداخل الإيراني لهذه الفوضى، لكن بانتظار الفرصة المناسبة في تحديد لحظة الصفر. فتوزّعت السياسات والإجراءات باتجاه اختراق التنوّع الثقافي الإيراني؛ الاستثمار في تغذية النعرات العرقية والقومية؛ وترميم البقايا المشوّهة والهجينة من حكم الشاه ونظام السافاك.

هذه الإحاطة الموجزة للمشهد الإيراني اليوم يمكن قراءتها بوضوح في الدراسة المترجمة أدناه؛ بحيث أنّها لا تكشف فقط الدور الخارجي في السعي الدؤوب للانقضاض على نظام الجمهورية الإسلامية، وإنما ما يمثّله هذا الهدف، أيضًا، من أولوية قصوى تنعكس في مدى التركيز على تشريح المجتمع الإيراني بالدراسة والتحليل والبحث عن الفرص وملاحقة الثغرات في أدق التفاصيل. تطرح الدراسة إشكالية جدلية تؤرق صناع القرار الأمريكي وهي إشكالية تغيير النظام أو تغيير سلوك النظام، التي تقسم هؤلاء إلى معسكرين ما بين مؤيد وناقد. وإنّ القول بأن المعسكر المقابل للمويدين هو معسكر نقدي للدلالة على أنه ليس بمعسكر رافض للتغيير بالمطلق، ولكن لديه بعض الاعتبارات لما يراه عراقيل تحدّ من فعالية نجاح الخيار الأول. وبمعنى آخر، تفيد عملية النقد أن تغيير النظام ما زال حاضرًا داخل أروقة صناعة القرار، وعلى مختلف مستويات التفكير والتنظير والتخطيط.

بيد أنّ الاختلاف في وجهات النظر مثار الجدل في الداخل الأمريكي حول تغيير النظام أو تغيير السلوك لا ينفي السياسات الأمريكية الجارية في استهداف إيران، الدولة والنظام والشعب معًا. فالبرنامج المطروح في الدراسة ينصّ على مجموعة من السياسات، كما يحدّد حزمة من الأهداف في إطار الاستعداد لما يطلِق عليه" الثورة القادمة". ومما يدعو إليه البرنامج " لجوء واشنطن للعمل والتمويل السري؛ احتواء النقابات العمالية والجماعات الشبابية والأصوات الجامعية؛ دعم الانشقاقات ومساعدة المعارضين في الداخل؛ إثارة المطالب؛ وتوطيد فروع المعارضة الانفصالية". أما أبرز الأهداف فهي بصريح العبارات الواردة في الدراسة: "إضعاف النظام والطعن في شرعيته؛ تقويض دولة إيران الدينية وإضعاف قبضة النظام على البلاد، واستنزاف اقتصاد الدولة وسلب إيران أمنها الداخلي وإحداث الشلل في البلاد ". وأكثر من ذلك، وبينما الدراسة منشغلة في رسم الدور الأمريكي ما بعد سقوط النظام بالأيدي الداخلية، تنكشف النوايا الأمريكية الحقيقية المساهمة في تحديد دوافع المخطط الأمريكي، فالقضايا الحقيقية التي تؤرق الإدارات الأمريكية وتشغل مراكز السياسة الخارجية هي "تخلي الدولة الإيرانية بالكامل عن البرنامج النووي واليورانيوم المخصّب" وعودة الهيمنة على النفط الإيراني عبر إعادة بسط اليد على "إدخاله في السوق". أما الآليات التي تشكل الحجر الأساس في إشعال الثورة القادمة فهي التخريب الأمني والمواجهات مع قوى الأمن؛ استهداف

الحرس الثوري وإحداث الشرخ بين قوى الأمن والشعب؛ انتهاك حرمة الرموز الدينية؛ قيام الاحتجاجات العمالية؛ الدعم الإعلامي الضخم وتوفير التسهيلات التكنولوجية، فتح المجال أمام الفضاء التواصلي، علمًا أن الدراسة تكشف أن كلفة دعم الوكالات الإعلامية المعارضة تبلغ 30 مليون دولارًا سنويًّا.

إنّ هذا البرنامج يحاكي تمامًا ما يحدث في الساحة الإيرانية اليوم، لكنه برنامج عمره سنتين ونصف تقريبًا. والأمر اللافت أنّ الدراسة تتطرّق إلى الدعوة إلى إسقاط النظام بطريقة موضوعية غير تقليدية؛ فهي وإذ تعترف بعدم قدرة الولايات المتحدة على إسقاط النظام مع ضرورة ذلك، في ذات الوقت الذي لا تتبنّى فيه مقولة إمكانية تغيير السلوك؛ فإنها تطرح خيار تقويض النظام من الداخل، عبر ما سمّته "حملة من الضغط الخارجي والمقاومة الداخلية". أمّا التوقّعات أو مدى تأثير هذا فهو ما يظهر بملاحظة ما تطرحه الدراسة كسيناريو "ما بعد سقوط النظام"، وهو ما يتطلّعون إيه منذ أربعين عامًا.

نصّ المقال المترجم

إن "تغيير النظام" عبارة سامة في واشنطن. إنها تستحضر صور حرب العراق، مع صور الولايات المتحدة العالقة في مستنقع من صنعها. هذا هو السبب في أن أولئك الذين يفضلون نهجًا أمريكيًا قسريًا تجاه إيران متّهمون بشكل روتيني بدعم تغيير النظام سرًا. ردا على ذلك، ينفي المتهم ذلك دائما تقريبا. إنهم لا يريدون تغيير النظام، ويصرون: إنهم يريدون فقط أن يغيّر ثيوقراطيو الجمهورية الإسلامية سلوكهم.

لكن لن يحدث أي تحول من هذا القبيل على الإطلاق، لأن النظام الإيراني لا يزال حركة ثورية لن تتجانس أبدًا مع الولايات المتحدة. هذا هو السبب في أن تغيير النظام ليس فكرة راديكالية أو متهورة، بل هو الهدف الأكثر واقعية والفعال لسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران - في الواقع، هو الهدف الوحيد الذي لديه أي فرصة للحد من التهديد الإيراني بكل معنى الكلمة.

إن دعم تغيير النظام بشكل قاطع لا يعني الدعوة إلى غزو عسكري لإيران، ولكنه يعني الضغط على الولايات المتحدة لاستخدام كل أداة تحت تصرفها لتقويض دولة إيران الدينية، بما في ذلك المساعدة السرية للمنشقين. لا تستطيع الولايات المتحدة إسقاط الجمهورية الإسلامية، لكنها يمكن أن تساهم في الشروط التي تجعل مثل هذا الزوال ممكنًا. النظام أضعف مما يعتقد الكثير من المحللين الغربيين؛ يمكن لحملة من الضغط الخارجي والمقاومة الداخلية أن تسقطه. شهدت السنوات الأخيرة انفجارات المعارضة الشعبية الواسعة النطاق ضد النظام. الإيرانيون يتوقون[3] لقيادة أفضل. لا ينبغي أن يكون السؤال بالنسبة لواشنطن ما إذا كان ينبغي احتضان تغيير النظام، ولكن كيف يمكن مساعدة الشعب الإيراني على تحقيق ذلك.

نحن لن نكون أبدًا جنبا إلى جنب

طوال الأربعين عامًا الماضية، حاول كل رئيس أمريكي تقريبًا الوصول إلى نوع من التوافق مع إيران. إن محاولة رونالد ريغان قادته إلى أكبر فضيحة في رعهد ئاسته، عندما تبادل الأسلحة مع أمريكيين احتجزوا رهائن في لبنان من قبل ميليشيا حزب الله المدعومة من إيران. سعى بيل كلينتون دون جدوى إلى تطوير خريطة طريق للانفراج مع طهران. جاء جورج دبليو بوش إلى منصبه مبديا ازدراء أخلاقيا تجاه حكم رجال الدين، فقط لتقضي إدارته قدرا كبيرا من الوقت في التحدث مع قادة إيران حول مستقبل أفغانستان والعراق. ثم جاء باراك أوباما، الذي دفعه يأسه لعقد صفقة مع طهران نتج عنها اتفاق منح إيران تخفيف العقوبات ومهّد طريقها إلى القنبلة.

في عام 2018، سحب الرئيس دونالد ترامب الولايات المتحدة من تلك الصفقة وفرض عقوبات شديدة على إيران تجاوزت أيًا كانت من قبل. شجب ترامب النظام مرارًا، وفي وقت سابق من هذا العام، أمر بقتل قاسم سليماني، القائد الشهير في فيلق القدس، وهي وحدة من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. لكن مع كل هذا العداء السطحي، فإن المنطق الداخلي لمقاربة إدارة ترامب يشبه منطق أسلافها: إلحاق الألم بإيران من أجل كسب نفوذ في المفاوضات المؤيدة. لا يزال ترامب يريد عقد صفقة - وفي الواقع، هو أول رئيس أمريكي يقترح الاجتماع مع القادة الإيرانيين.

[3] hungry

فشلت كل هذه الإدارات في فهم أن النظام الإيراني يبقى، في الصميم، منظمة ثورية. بمجرد وصولهم إلى السلطة، غالبًا ما يستسلم الثوار لإغراءات الاعتدال والواقعية. تؤدي متطلبات إدارة الحكومة فعليًّا ومعالجة المخاوف المحلية في نهاية المطاف إلى التكيف مع النظام الدولي السائد. ولكن بعد أربعة عقود من ولادتها، تواصل الجمهورية الإسلامية تجنب هذا المصير. لا تزال نخبها متمسكة بمبادئ الثورة حتى عندما تثبت أنها تهزم نفسها. ذلك لأن زعيم الثورة، آية الله روح الله الخميني، لم يعتمد على المبادئ العلمانية. جعل الدين عقيدة حكمه.

استندت أيديولوجية الخميني إلى نسخة مسيسة ومتطرفة من الإسلام الشيعي، الذي يتناقض غالبًا مع تقاليد الإيمان القديمة. ولكن بالنسبة إلى أكثر مؤيديها تفانيًا، تظل اللاهوتية الإيرانية تجربة مهمة لتحقيق إرادة الله على الأرض. تحت قيادة خليفة الخميني، المرشد الأعلى علي خامنئي، يحتفظ هؤلاء المؤمنون الحقيقيون بالسيطرة على أقوى فروع الحكومة الإيرانية وقد قاوموا بنجاح الجهود الإصلاحية لمختلف الرؤساء والبرلمانات.

بالنسبة للخميني وتلاميذه، فرضت الحيوية المستمرة للثورة تصديرها بلا هوادة. كانت هذه الثورة لتكون بلا حدود؛ إن جاذبيتها ما كانت لتقيّد باختلافات ثقافية أو تشعّب الحساسيات الوطنية داخل العالم الإسلامي. قام خامنئي بأمانة بتنفيذ هذه المهمة، داعمًا ميليشيات بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط بهدف تعزيز الإسلاموية على الطراز الإيراني وتقويض نظام الأمن الإقليمي المدعوم من الولايات المتحدة. في السرد المفضل للملالي، تسعى الولايات المتحدة الإمبريالية إلى استغلال موارد المنطقة من أجل تعظيم الغرب الصناعي. إنّ تحقيق هذا الهدف يتطلب من واشنطن إخضاع العالم الإسلامي بدعم الملكيات العربية الفاسدة والكيان الصهيوني غير الشرعي. يرى النظام الإيراني مقاومة تلك الهيمنة الأمريكية ضرورة إلهية.

هذا هو السبب في أن الجمهورية الإسلامية لن تتطور أبدًا إلى مهتم[4] إقليمي مسؤول. لن تسمح أبدًا بإجراء اختبار سياسي حقيقي أو تسمح لمعارضة منظمة بالتشكل. لن تتخلى أبدًا عن طموحاتها النووية من أجل التجارة. ولن تعترف أبدًا بأي مصالح أمريكية في الشرق الأوسط على أنها مشروعة. إن الثوريين لن يتخلوا أبدًا عن ثورتهم.

انتهز الفرصة

نظرًا لعدم وجود احتمال للتسوية المستدامة مع الثيوقراطيين، فإن السياسة الأمريكية الوحيدة المنطقية هي السعي إلى تغيير النظام - أي القيام بكل ما هو ممكن لإضعاف الحكومة وتقوية أولئك داخل إيران الذين يعارضونها. يجب أن يكون الهدف مساعدة العدد الكبير من الإيرانيين الذين يريدون استعادة الوعد الأصلي لثورة 1979 التي أطاحت بالشاه - وهي حركة استقطبت الدعم من قاعدة عريضة من المجموعات، بما فيها الليبرالية والتابعة للديمقراطية، قبل أن تُختطَف من قبل الخميني وفصيله الإسلامي. يجب أن تكون الولايات المتحدة متواضعة بشأن قدراتها وأن تفهم أنها لا تستطيع دائمًا تشكيل الأحداث. ولكن بالنظر إلى نقاط الضعف الداخلية للثيوقراطية، لا يزال بوسع واشنطن أن تلعب دورًا مهمًا في إضعاف قوة النظام. لا تستطيع الولايات المتحدة اختيار الآليات الدقيقة لكيفية سقوط النظام أو الخطوط الدقيقة لما سيحل محله. لكنها يمكن أن تمارس قدرا كبيرا من التأثير على كليهما.

[4] stakeholder

اليوم، الجمهورية الإسلامية في طريق مسدود. يواجه النظام شعبًا ساخطًا يفقد إحساسه بالخوف ويصبح أكثر استعدادًا لمواجهة الأجهزة الأمنية الحكومية في الشوارع. لا أحد متأكد من كيف سيبدو مستقبل ما بعد الثيوقراطية، ولكن يبدو أن عددًا متزايدًا من الإيرانيين على استعداد لاكتشاف ذلك. وعلى الرغم من روح التعنت في الثورة، فإن إيران ما بعد الثورة لم تخل من الإصلاحيين. بحلول أوائل التسعينات، سعت مجموعة انتقائية من السياسيين ورجال الدين والمثقفين إلى التوفيق بين الإيمان والديموقراطية الحرة. إدراكًا أن تعريفًا صارمًا للحكم الديني سيهدد النظام بأكمله، أراد الإصلاحيون إنشاء ميثاق وطني جديد يحافظ على التقاليد الإسلامية في إيران ويدعم أيضًا القيم الديمقراطية. استولت الحركة الإصلاحية على كل من الرئاسة والبرلمان في أواخر التسعينات، لكنها أحبطت من قبلخامنئي والمتشددين. ومع ذلك، لا يزال قادة الحركة الشجعان في تلك الحقبة، مثل عبد الله نوري ومصطفى تاج زاده وسعيد هجاريان، يناضلون داخل إيران من أجل حكومة قابلة للمحاسبة.

وجدت وجهات نظرهم تعبيرا قويا خلال ما يسمى بالحركة الخضراء لعام 2009، التي شهدت الإيرانيين يتظاهرون دعما للشخصيات الإصلاحية التي تترشح للرئاسة في ذلك العام، ويطالبون بالحكم الرشيد واستعادة مكان إيران في المجتمع الدولي. عندما اتضح أن النظام قد زوّر نتيجة التصويت من أجل ضمان إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد، محافظ أصولي، توسعت الحركة إلى حد كبير، واستولت على الشعور[5] الوطني وجلبت أعدادًا غير مسبوقة من الأشخاص إلى الشوارع. كان على النظام أن يلجأ إلى القوة الغاشمة لاستعادة السيطرة. واليوم، وبعد مرور أكثر من عقد، لا تزال الشخصيات القيادية في الحركة، مرشح المعارضة مير حسين موسوي ورجل الدين المنشق مهدي كروبي، يعانون من الإقامة الجبرية.

قد تكون الحركة الخضراء ذكرى بعيدة للتعليقات[6] الغربية، لكنها تلاحق النظام. في خطاب ألقاه بعد بضعة أشهر من الحملة، اعترف محمد علي جعفري، ثم رئيس الحرس الثوري الإيراني، بأن الاحتجاجات قد أوصلت النظام "إلى حدود الإطاحة". في عام 2013، أخبر خامنئي جمهورًا من الطلاب الجامعيين أن الحركة الخضراء شكلت "تحديًا كبيرًا" وأوصلت[7] الحكومة إلى "حافة الهاوية". بعد الانتفاضة، قرر النظام أنه لم يعد بإمكانه تحمل الإصلاحيين في وسطه. في فعل لافت من التخريبsabotage -الذاتي، قام النظام بتطهير نفسه من بعض السياسيين الأكثر شعبية في البلاد.

في العامين الماضيين، هزت إيران أخطر التظاهرات منذ ثورة 1979، متخطية حتى الحركة الخضراء. مقارنة بحلقات سابقة من المعارضة الجماعية، تشكل احتجاجات اليوم تهديدًا أكبر بكثير للثيوقراطية، لأنها تمثل ثورة للطبقات العاملة والفقراء، الذين شكلوا غالبية المتظاهرين في السنوات الأخيرة. خلال الاحتجاجات السابقة، أسقط النظام حساب مشاركة طلاب الجامعات (الذين اعتبرهم الملالي الجيل المدلل/ الفاسد[8] للطبقات الغنية) والمتظاهرين من الطبقة- المتوسطة (الذين اعتقد رجال الدين أنهم مدفوعين بمعارضة أيديولوجية أقل من الرغبة بالراحة المادية على النمط الغربي). لكن رجال الدين رأوا الفقراء بمثابة العامود الفقري للنظام، المرتبط بالثيوقراطية بالتقوى والمحسوبية.

ومع ذلك، فقد ضعف هذا الرابط بسبب انهيار إيران الاقتصادي. التضخم والبطالة في ارتفاع حاد. صادرات النفط التي كانت تسجّل 2.5 مليون برميل يوميًّا قبل إعادة فرض الولايات المتحدة في عام 2018، انخفضت الآن إلى 248000 برميلا في اليوم. إن هذا أجبر النظام على قطع دعم الوقود، كما أن خسارة دخل النفط جعل من الصعب

[5] imagination

6 commentariat

[7] brought

[8] spoiled offspring

على الدولة الوفاء بالتزاماتها التقاعدية والحفاظ على برامج الإسكان الميسّرة التكلفة. مع الضغط على دولة الرفاهية، تبدو طلبات التضحية من الملالي الفاسدين جوفاء. "رجال الدين أصحاب الرساميل، أعيدوا لنا أموالنا!" كانت ترنيمة شعبية في الاحتجاجات العام الماضي.

لكن المتظاهرين من الطبقة العاملة والفقراء تجاوزوا المظالم الاقتصادية الملحة السابقة واحتضنوا شعارات سياسية بمهارة صدمت النظام. في ديسمبر 2017، على سبيل المثال، اجتاحت الاحتجاجات إيران بعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وهتف المتظاهرون في المدن الكبرى علنا "الموت لخامنئي!" و "يجب أن يرحل[9] رجال الدين." تلاشت التظاهرات بعد أن أطلق النظام العنان لقواته الأمنية. لكن في تشرين الثاني الماضي، أثار الارتفاع المفاجئ في أسعار الوقود أعمال شغب في مئات المدن. توفي حوالي 1500 شخص على أيدي الشرطة وقوات الأمن. هذه المرة، لم يطالب المتظاهرون فقط بموت قادتهم؛ لكنهم انتقدوا أيضًا تورّط إيران في النزاعات في مكان آخر. ("ليس غزة، وليس لبنان، حياتي لإيران!" "اترك سوريا، فكر فينا!") حتى عندما أدان النظام الإمبريالية الأمريكية، افترض قادة إيران دائمًا أن مشاريعهم الإمبريالية ستحرق ميراثهم. لكن يبدو أن العديد من الإيرانيين لم يعودوا يريدون إضاعة مواردهم في الحروب الأهلية العربية.

في كانون الثاني، بعد غارة أمريكية بطائرة بدون طيار أسفرت عن مقتل سليماني، غمرت حشود من المشيعين شوارع المدن الإيرانية، ويعتقد الكثيرون أن الهجوم وحد الإيرانيين وراء نظامهم. لكن بعد أسابيع قليلة، تحطم وهم التضامن بسبب احتجاجات شعبية واسعة النطاق اندلعت عندما أعلنت الحكومة، بعد أيام من الإنكار الرسمي، أن الدفاعات الجوية الإيرانية - في حالة تأهب قصوى للتوغلات الأمريكية - أسقطت بطريق الخطأ طائرة ركاب مدنية أوكرانية تغادر مطار طهران، مما أسفر عن مقتل 176 شخصا. بعيدًا عن الارتداد لصالح الملالي، ذكّرت المواجهة الأخيرة للنظام مع الولايات المتحدة الإيرانيين بتكاليف عدوان حكومتهم.

تلقّت شرعية الحكومة ضربة أخرى مع انتشار فيروس كوفيد-19، لم تفشل الجمهورية الإسلامية في حماية صحة مواطنيها وسلامتهم فحسب، بل أعاقت بفاعلية قدرتهم على حماية أنفسهم من خلال حجب المعلومات وإخفاء مدى المشكلة - وهي استجابة ستقلل من مصداقية النظام أكثر من ذلك، وستشعل الغضب الذي يتصاعد منذ سنوات.

كيف يمكنني مساعدتك؟

على الرغم من أن إيران مليئة بالانشقاقات، لم تظهر حركة مقاومة متماسكة. لا يمكن لواشنطن أن تخلق واحدة، ولكن من خلال إضعاف النظام بشكل علني ومساعدة القوات في الخفاء داخل إيران والتي يمكن أن تثير المطالب الشعبية للتغيير، يمكن للولايات المتحدة مساعدة فروع المعارضة المنفصلة حاليًا على التوطيد. يجب أن تسعى واشنطن إلى زيادة استنزاف الاقتصاد الإيراني، ودعوة الانشقاقات عن صفوف داعمي النظام، والتمكين بخلسة أولئك الذين يجرؤون على تحدي النظام. لكن لا يمكن أن يذهب أبعد من ذلك: تغيير النظام نفسه - أي إزالة واستبدال الثيوقراطية - يجب أن يقوم به الإيرانيون أنفسهم.

[9] get lost

إنّ تبني هدف تغيير النظام لن يكون مكلفًا للغاية، ولكنه يتطلب برنامجًا متصاعدًا للعمل السري لمساعدة تلك العناصرداخل المجتمع المدني الإيراني الذي يطعن في شرعية النظام. ومن أهم هذه النقابات المهنية، مثل النقابات العمالية ونقابات المعلمين، التي احتجّت على سياسات وإجراءات الحكومة، ومجموعات الطلاب، التي نظمت تظاهرات في حرم الجامعات. إن الإصلاحيين[10] يكتبون بشكل روتيني رسائل مفتوحة احتجاجا على انتهاكات النظام، وقد استمروا في القيام بذلك في أعقاب حملة القمع ضد التظاهرات.

في تشرين الثاني الماضي، من محل الإقامة الجبرية، نشر زعيم الحركة الخضراء موسوي بيانًا على موقع كلمه[11]، قارَن فيه سلوك النظام بمذبحة كبيرة قامت بها قوات الشاه في سبتمبر 1978. أيضًا في تشرين الثاني، الرئيس السابق الإصلاحي محمد خاتمي، الذي حاول النظام إسكاته، ندّد بالقمع، وكتب على الإنستغرام أنه "لا يحق لأي حكومة اللجوء إلى القوة والقمع في مواجهة الاحتجاجات". هذه الرسائل القوية تمّ بثّها على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام الدولية وأعيد نشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. لكن من الصعب تقييم عدد الإيرانيين الذين كانوا على علم بها، لأن الحكومة تمنع باستمرار /بفعالية[12] الوصول إلى الإنترنت. هذا هو السبب في أنه من الضروري تزويد الولايات المتحدة منتقدي النظام ومعارضيه بالتكنولوجيا والبرامج التي يمكنهم استخدامها للتهرب من الرقابة والتواصل مع بعضهم البعض وإيصال رسائلهم.

إن مثل هذه المساعدة التقنية السرية أمر بالغ الأهمية، لكنها ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن لواشنطن أن تساعد في تعزيز المعارضة. يجب أن يلعب الدعم المالي المباشر (ولكن السري) دورًا أيضًا. يجب أن تكون النقابات العمالية الإيرانية محور تركيز خاص للجهود الأمريكية. خلال الثورة الإيرانية عام 1979، كانت الضربات التي قام بها عمال النفط والنقل ضرورية لشلّ نظام الشاه. في السنوات الأخيرة، دعا عمال الصلب، وسائقو الشاحنات، وسائقو الحافلات، وعمال السكك الحديدية، والمعلمون، وعمال قصب السكر إلى الإضراب لتحدي النظام الحالي. من خلال توجيه الأموال بحذر إلى المجموعات التي يمكنها تنفيذ ضربات مماثلة، يمكن للولايات المتحدة أن تشل اقتصاد إيران.

بالإضافة إلى اتخاذ مثل هذه الخطوات السرية، يجب على واشنطن إجراء تعديلات على دبلوماسيتها العامة فيما يتعلق بإيران. يجب على المسؤولين الأمريكيين اغتنام كل فرصة لتسليط الضوء على انتهاكات النظام لحقوق الإنسان وللتحذير من أن المخالفين - وخاصة أولئك الضالعين في استخدام القوة لقمع الاحتجاجات الشعبية - سيحاسبون من قبل المجتمع الدولي عندما يكون هناك نظام جديد في إيران.

في الوقت نفسه، يجب على واشنطن أن تؤكد على أن أي عضو في النظام الإيراني يرغب في الانشقاق سيؤمن له ملاذ آمن في الولايات المتحدة. يجب على وكالة المخابرات المركزية إنشاء آلية للاتصال وإخراج جميع الراغبين في المغادرة. حتى عدد قليل من المنشقين يمكن أن يزرع عدم الثقة في النظام، مما يجبر الأجهزة الأمنية على البحث باستمرار عن عناصر غير موثوقة بين صفوفها والقيام بعمليات تصفية[13] دورية. وهذا من شأنه أن يعيق الكفاءة التشغيلية من خلال القضاء على بعض الكوادر التي تعتمد عليها الأجهزة الأمنية وتزيد من عدم الثقة والشك في جهاز سيطرة الدولة.

[10] Purged reformers
[11] Kaleme.com
[12] actively
[13] purges

وبعيدًا عن هذه السياسات والخطاب الرسمي، يجب على الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد للتغلب على دعاية النظام من خلال تقديم معلومات دقيقة وتحليل شفاف للشعب الإيراني. في الوقت الحالي، تنفق واشنطن 30 مليون دولار سنويًا على وسائل الإعلام الناطقة باللغة الفارسية التي تديرها الوكالة الأمريكية لوسائل الإعلام العالمية، بما في ذلك راديو فاردا وسيداي أمريكا، التي تقدم الأخبار والبرامج الترفيهية عبر الراديو والتلفزيون والإنترنت. بالنسبة للوكالة، تصل هذه البرمجة تقريبًا إلى حوالى ربع البالغين الإيرانيين. ينبغي على حكومة الولايات المتحدة زيادة هذا الجهد من خلال التمويل العلني لبرامج الراديو والتلفزيون التي أنشأها المنفيون الإيرانيون الذين يعيشون في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أهمية الأشكال التقليدية لوسائل الإعلام، يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تلفت الانتباه أكثر إلى فساد النظام وسوء الإدارة الاقتصادية عن طريق استخدام انستغران وتويتر وتلغرام وغيرها من أشكال منصات التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على حالات معينة من الكسب غير المشروع وتسمية المسؤولين عنها من داخل النظام.

تحت الضغط

بيد أنّ مساعدة المعارضين داخل إيران هو نصف المعركة فقط. لإضعاف قبضة النظام على البلاد وخلق انفتاح لقوى أخرى لتولي السلطة، يجب على الولايات المتحدة أيضًا توسيع حملة إدارة ترامب الناجحة للغاية "للضغط الأقصى" على الاقتصاد الإيراني. لقد سارع منتقدو إدارة ترامب بسرعة إلى رفض الخطة، وأصروا على أن العقوبات الأحادية الجانب لن تفعل الكثير لضغط الموارد المالية لإيران. لكنهم بالغوا في تقدير استعداد الشركات الأجنبية للمخاطرة بقدرتها على القيام بأعمال تجارية في الولايات المتحدة. على الرغم من أن حكومات بلدان تلك الشركات لم تعاقب إيران، إلا إن شركات مثل شركة الطاقة الفرنسية توتال وشركة التصنيع الألمانية سيمنز، وعملاق الشحن الدنماركي ميرسك، بقيت خارج إيران بغية تجنب عقوبات واشنطن. من الآن فصاعدًا، يجب على الولايات المتحدة إدراج القائمة المالية الكاملة لإيران في القائمة السوداء، والضغط على منصة المراسلة المالية العالمية بسرعة لطرد جميع البنوك الإيرانية المتبقية من شبكتها، وفرض جميع العقوبات على الصادرات الإيرانية غير النفطية (بما في ذلك البتروكيماويات)، ويشترط على المدققين الذين يشهدون على البيانات المالية لأي شركة تتعامل مع إيران اعتماد إجراءات العناية الواجبة الأكثر صرامة.

يجب على الولايات المتحدة أيضًا أن تزيد السعر الذي تدفعه إيران مقابل مغامرتها العسكرية في المنطقة. كانت الضربة ضد سليماني خطوة أولى مهمة نحو فرض تكاليف مباشرة على إيران بدلًا من مجرد استهداف وكلائها. إن التدخل الإيراني عرّضها لرد فعل سلبي في الأماكن التي أحدث فيها وكلاؤها دمارا. في العراق في الأشهر الأخيرة، خرج الناس إلى الشوارع بأعداد كبيرة احتجاجًا على نفوذ طهران المفرط. كما أثار الغضب من يد إيران الطولى Iran's long reach في لبنان الاحتجاجات الأخيرة، حيث سئم الكثير من حزب الله، الميليشيا والجماعة السياسية المدعومة من إيران. يجب على واشنطن أن تركّز على ثروات طهران الفاشلة[14] في المنطقة من خلال مساعدة القوى التي تقف في وجه إيران -بما في ذلك توفير الدعم المالي عبر وسائل سرية، إذا كان ذلك مناسبًا- وباستخدام الأصول البحرية والجوية لاعتراض تدفق الإمدادات العسكرية الإيرانية إلى وكلاء النظام.

[14] Tehran's failing fortunes

إن الحاجة إلى تكثيف الضغط على إيران يجب أن تفيد أيضًا الاستراتيجية العسكرية الأمريكية والتموضع في المنطقة. يجب أن تحافظ الولايات المتحدة على وجود عسكري صغير في سوريا لمراقبة وعرقلة الجهود الإيرانية لتحويل الأراضي السورية إلى "جسر بري" يتم من خلاله تزويد وكلائها. وينبغي على واشنطن أن تشجع إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على التعاون في تطوير أنظمة إنذار مبكر مشتركة ودفاعات ضد صواريخ الكروز والصواريخ البالستية متوسطة المدى التي من المحتمل أن تنشرها إيران في أي صراع مع جيرانها. إن خطوات من هذا النوع ستضعف النظام الإيراني أكثر من خلال إحباط مساعيه للسيطرة العسكرية في المنطقة، وتقويض قيمة بعض الاستثمارات العسكرية الإيرانية، وفرض تكاليف إضافية على البلاد.

ما يغيب عن النقد

هناك العديد من الاعتراضات على تغيير النظام. إحداها أن مساعدة الولايات المتحدة للقوى المؤيدة للديمقراطية، ونشطاء حقوق الإنسان، ومنتقدي النظام في إيران سوف يتم تشويه سمعتهم في عيون الإيرانيين الآخرين. لكن من المؤكد أن المنشقين الإيرانيين أنفسهم هم أفضل قضاة لهذه المخاطرة. يجب على واشنطن تحديد المستفيدين الواعدين من المساعدات الأمريكية والسماح لهم بأن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيحصلوا عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه في جميع الاحتجاجات التي شهدتها إيران في العقد الماضي، لم تكن الولايات المتحدة موضوع إدانة على الإطلاق. في الواقع، في عام 2009، دعا العديد من منظمي الحركة الخضراء، عبثا، أوباما إلى تبني قضيتهم علنا. حتى ترامب لم يصبح هدفا لأي احتجاجات في الشوارع العام الماضي. ومن أكثر محتوى الإنترنت انتشارًا في تلك الاحتجاجات مقاطع فيديو تظهر أن المتظاهرين يخرجون عن طريقهم لتجنب المشي على الأعلام الأمريكية التي رسمتها السلطات على الأرض في الأماكن العامة من أجل إجبار الناس على عدم احترام الولايات المتحدة من خلال الدوس على علمها.

قد يعترض المشككون الآخرون بتغيير النظام أن اتفاقية الجزائر لعام 1981، التي أنهت أزمة الرهائن الأمريكيين التي احتجزتهم إيران عام 1979، تلزم واشنطن بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لطهران. يجب على الولايات المتحدة أن توضح علنا أنها لم تعد تعتقد بأنها ملزمة بتلك الاتفاقية، التي تم التفاوض عليها بالإكراه والتي انتهكتها إيران مرارًا وتكرارًا بخطف وقتل مسؤولين أمريكيين، ورعاية هجمات بالوكالة على القوات الأمريكية، ودعم الجماعات الإرهابية.

وقد يدعي بعض النقاد أن السعي بشكل علني لتغيير النظام سيحطم أي أمل في تقييد برنامج إيران غير الواضح من خلال المفاوضات. ولكن هذا يفترض أن هناك إمكانية لوجود اتفاق موثوق به حول الحد من التسلّح مع النظام الحالي؛ لا يوجد. الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى كان معيبا بشكل كبير[15]: لم يحظر التخصيب المحلي لليورانيوم من جانب إيران أو تطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، وتم إرفاق جميع الشروط الأكثر أهمية بعبارات مبهمة[16]. ومنذ انسحاب إدارة ترامب من الاتفاقية، أوضح قادة إيران أنهم لن يتفاوضوا على صفقة جديدة أو يمددوا قيود الصفقة الحالية المنتهية الصلاحيات.

[15] fatally flawed

[16] sunset clauses

الحقيقة هي أن عصر دبلوماسية الحد من التسلح بين الولايات المتحدة وإيران قد انتهى بشكل أساسي. وبعد، للحفاظ على الضغط الدولي ودعم الكونجرس لسياسة عدوانية، يجب على الولايات المتحدة أن تظل منفتحة على المفاوضات حتى بعد أن تتبنى تغيير النظام كهدف. من جانبهم، قد يرى الإيرانيون فضيلة في الدخول في محادثات مع إدارة صقورية على أمل أن يؤدي ذلك إلى إقناع الإدارة بالتخلي عن تغيير النظام كهدف محدد.

هناك اعتراض شائع آخر على استراتيجية الولايات المتحدة حول تغيير النظام في إيران هو مفهوم أن أي حكومة تلي النظام الثيوقراطي ستكون أسوأ. يصر بعض المدافعين عن هذا الرأي على أن سياسة تغيير النظام الناجحة ستؤدي فقط إلى صعود القادة البغيضين من صفوف الحرس الثوري. في هذا الرواية، ستنتقل إيران من دولة دينية محاربة إلى ديكتاتورية عسكرية فاشية. تفترض هذه الحجة بشكل خاطئ أن الحرس الثوري الإيراني اقتطع هوية لنفسه منفصلة عن النظام الذي يقوده رجال الدين. في الواقع، لا يمكن التجزئة بين الأوليغارشية الدينية وقادة الحرس الثوري. إنهم يؤمنون بنفس الإيديولوجية ويواجهون جوانب مختلفة من نفس المأزق: الملالي يشعرون بالقلق من عدم اهتمام الشباب بنصائحهم الثورية؛ قادة الحرس الثوري يواجهون المهمة الشاقة المتمثلة في إرسال المجندين من الطبقات الدنيا[17] إلى أحيائهم القديمة لضرب أقرانهم المحتجين وإطلاق النار عليهم.

وأخيرًا، يحذر منتقدو سياسة تغيير النظام في بعض الأحيان من أنه إذا سقطت الجمهورية الإسلامية، فستصبح إيران دولة فاشلة على غرار العراق في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003 أو ليبيا في السنوات ما بعد التدخل الذي قادته الولايات المتحدة في 2011. ولكن هناك اختلافات كبيرة بين إيران وتلك الدول. يعود تاريخ الدولة الإيرانية ونظام الحكم فيها إلى آلاف السنين: على عكس العراق وليبيا، فإن إيران ليست اختراع رسوم الخرائط الأوروبية بعد الاستعمار. والأكثر من ذلك، على الرغم من وجود توترات عرقية في إيران وقيام النظام في طهران بقمع الأقليات الدينية، فإن المجتمع الإيراني شيعي بغالبيته القصوى ولا تمزقه الانقسامات العرقية والطائفية التي ابتلي بها العراق أو الفصائل القبلية التي تجعل من الصعب على ليبيا أن تحكم. وأخيرًا، حتى في ظل حكم الثيوقراطية، ازدهر المجتمع المدني الإيراني، ولم يتم تفتيته كما هو حال نظرائه من قبل الدكتاتوريين الذين حكموا العراق وليبيا لفترة طويلة.

بالطبع، هذه الخصائص لا تضمن أن تتطور إيران إلى ديمقراطية ليبرالية إذا سقطت الثيوقراطية، ومن المستحيل التنبؤ بدقة بما سيحدث في حالة الثورة. تقدم آمال الربيع العربي غير المتحققة مثالًا تحذيريًا قويًا. ولكن بالمقارنة مع العديد من البلدان العربية، فإن لإيران تاريخًا عميقًا في السياسة النابضة بالحياة، ومجتمعًا مدنيًا مستنيرًا، وصحافة حية، ومشهدًا فكريًا مبدعًا، وطبقة وسطى كبيرة ومتعلمة.

في الواقع، إن تاريخ إيران منذ بداية القرن العشرين هو قصة صراع طويل بين الناس الذين يسعون إلى التحرر من الملوك والملالي المصممين على الحفاظ على امتيازات السلطة. أنشأت الثورة الدستورية عام 1905 أول برلمان للبلاد، وفي السنوات التي تلت ذلك، فرض البرلمانيون الشجعان قيودًا جريئة على الملوك. تحدّى رضا شاه بهلوي ذلك النظام بعد وصوله إلى السلطة، في عام 1925، وفرض إرادته عليه مؤقتًا. ولكن بعد تنازله عام 1941، عادت إيران إلى مسار أكثر تعددية، مع عودة أهمية رؤساء الوزراء والبرلمانات مرة أخرى. في عام 1953، أثار رئيس الوزراء محمد مصدق أزمة بالانتقال إلى تأميم صناعة النفط. غالبًا ما يُنظر إلى الانقلاب الذي أطاح به من منصبه على أنه مؤامرة أمريكية بريطانية لمنع الحكم الذاتي الإيراني. في الواقع، كان مصدق نفسه يحاول عرقلة التطور الديموقراطي لإيران تبعًا

[17] lower classes

للنزعة الاستبدادية الخاصة بهwith his own brand of autocracy، وكان إسقاطه في الغالب مبادرة إيرانية. ثم جاء ربع قرن من الدكتاتورية تحت حكم الشاه، محمد رضا بهلوي، الذي أطيح به في النهاية عام 1979 عبر حركة ثورية شعبية ضمّت العديد من الائتلافات، ولكن هدفها الرئيسي كان إنشاء حكومة تمثيلية حساسة للتقاليد الإيرانية.

الآن، جاء دور الملالي. واجه النظام الثيوقراطي تمردًا في كل عقد من وجوده. كان الليبراليون أول من اعترض على انتزاع السلطة من الملالي في الثمانينيات. تخلّى طلاب الجامعات، الذين كانوا دائمًا الطليعة السياسية في إيران، عن الثيوقراطية من خلال انتفاضتهم الخاصة في عام 1999؛ بعد عشر سنوات، اندلعت موجة تمرّد شبابية أخرى ضد النظام. وفي السنوات القليلة الماضية، اندفع الإيرانيون مرة أخرى. الطلاب، والعمال، ورجال الدين، والتجار يثورون ضد الحكم الاستبدادي، تمامًا كما فعلوا معظم القرن الماضي. الأشخاص الذين يحتجون في الشوارع اليوم هم الذين سيقودون إيران غدًا، وصراعهم يستحق احتضان واشنطن.

تغير سوف يأتي

الشعب الإيراني يريد حكومة قيد المحاسبة ولا يشارك عداوات قادته تجاه الغرب. لكن الأشياء لا تحدث لمجرد أنها يجب أن تحدث. لتجنب نتائج مثل تلك الموجودة في العراق وليبيا، يجب أن تتضمن سياسة الولايات المتحدة لتغيير النظام خططًا لتوجيه إيران ما بعد الثيوقراطية في الاتجاه الصحيح، حيث أن واشنطن ستتشارك درجة كبيرة من المسؤولية عن النتيجة. بعد انهيار النظام، سيتعين على الولايات المتحدة أن ترفع فورًا جميع العقوبات وتنظم مؤتمر المانحين الدوليين لضخ الأموال في الاقتصاد الإيراني وإعادة نفطها إلى السوق. حتى لو ساعدت الولايات المتحدة في التخلص من النظام القديم، فلن يكون لها تأثير على حكومة إيرانية جديدة إلا إذا كانت واشنطن مستعدة لتقديم التزام طويل الأمد بإعادة تأهيل البلاد. يتطلب القيام بذلك إصدار أمر أولي للمساعدة المالية الأمريكية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الإيراني وتمهيد الطريق لمزيد من المساهمات من قبل الآخرين. سيتعين على الرئيس الأمريكي وقادة الكونغرس أن يبرهنوا للأمريكيين أن هذه المساعدة كانت حاسمة للاستقرار الإقليمي والأمن القومي للولايات المتحدة. وسيتعين على واشنطن أن توضح لحكام إيران الجدد أن أي مساعدة ستعتمد على تخليهم الكامل عن برنامج الأسلحة النووية للبلاد.

إن حكم إيران سيكون مهمة صعبة لأي قادة جدد. على الرغم من أنه سيكون من المحتم أن تكون هناك عمليات تطهير/ تصفية[18] في أعقاب الانهيار، فإن واشنطن سوف تضغط على الحكام الجدد لإيران لإفساح مجال لأعضاء النخبة القديمة الذين يرغبون في أن يكونوا جزءًا من النظام الجديد. سيترك برنامج إيران النووي وراءه مخلفات خطيرة. من الناحية المثالية، فإن الجهود القوية التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستحاسب على كل التكنولوجيا النووية الإيرانية واليورانيوم المخصب. ولكن في حال فشل ذلك، سيحتاج الجيش الأمريكي إلى اتخاذ إجراءات أحادية الجانب لإزالة الجوانب الأكثر حساسية من البرنامج لمنعهم من الوقوع في أيدي خطيرة.

لن يكون تغيير النظام في إيران جميلًا. لن يحل فورًا جميع المشاكل بين واشنطن وطهران، ناهيك عن استقرار الشرق الأوسط على الفور. لكن على الولايات المتحدة على الأقل محاولة تمكين الشعب الإيراني من الحصول على هذا النوع

[18] purges

من الحكومة التي يستحقها. وإلا، فإن واشنطن محكوم عليها بتكرار أخطائها السابقة: التظاهر بأنه من الممكن التفاوض مع الملالي وتوقع أعمى بأن حركة ثورية ثيوقراطية ستنتج بطريقة أو بأخرى "معتدلين" مستعدين لإبعاد النظام عن تهوره[19] - أو الأمل بسذاجة أن الثورة الشعبية ستنجح دون أي دعم من الخارج. لقد فشل ذلك النهج لأكثر من 40 عاما. حان الوقت لتجربة شيء مختلف.

[19] recklessness